PROVISIONAL
A/40/PV.82
26 November 1985
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثمانين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الثلاثاء ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد دى بينيس (اسبانيا)

نائب الرئيس : السيد باسولي (نائب الرئيس) (بوركينا فاصو)

- مسألة ناميبيا : [٣٤] (تابع)

(أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ج) تقرير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة الرابعة

(هـ) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة ناميبيا

(أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/40/24)

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/40/23 (الجزء السادس) وA/AC.109/824 و 825 و 826)

(ج) تقرير الأمين العام (A/40/687 و Add.1)

(د) تقرير اللجنة الرابعة (A/40/882)

(هـ) مشاريع القرارات (A/40/24 (الجزء الثاني)، الفصل الأول)

السيد باغيني أديتو نزينفيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في يوم الجمعة الموافق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، ان مجلس الأمن، أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة الذى أوكل اليه الميثاق أسمى مهمة، أى المسؤولية الأساسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وذلك بهدف ضمان قيام المنظمة بالعمل السريع والفعال وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، أعطى المجتمع الدولي بأكمله وللأمم المتحدة بصفة خاصة فكرة عن عدم قدرته على حل المشكلة في الجنوب الافريقي بعامة وفي ناميبيا بخاصة.

ويشعر وفد زائير، بوصفه ممثلا لدولة أفريقية، باحباط عميق بسبب ذلك الموقف الذى يخدم مصالح السلطات العنصرية في جنوب افريقيا ويشجعها على الاستمرار في احتلالها غير المشروع لناميبيا ويجعلها تحتقر كل المقررات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، والذى يمثل في نظر شعب ناميبيا البطل بقيادة المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية وفي نظر أفريقيا جمعاء دليلا على أنه تحد لاستقلال ناميبيا واهانة له.

Digitized by UNOG Library

عند ما تكلم السيد اندريمبا توويفو جا توويفو أمين عام منظمة سوابو لأول مرة أمام مجلس الأمن يوم ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ــوكان قد أفرج عنه مؤخرا من السجن بعد أن قضى به١٨ سنة ــ اقتبس من البيان الهام الذى أدلى به رئيس منظمة سوابو خلال اجتماع لمجلس الأمن عقد في شهر حزيران / يونيه قائلا ما يلي :

" ان العالم في الخارج يطالب بفرض جزاءات اقتصادية على نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد ويجب أن يعمل الآن ،على وجه السرعة وبصورة حاسمة ،على تأمين تنفيذ قراراته وبصفة خاصة القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد آن الأوان لهذا الجهاز الهام في الأمم المتحدة أن ينفذ ما طلب منه ،وما هو ضرورى ،وأقصد بذلك فرض جزاءات الزامية شاملة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [على نظام بريتوريا العنصرى] باعتبارها وسيلة اضافية أكثر فعالية لضمان قبول جنوب افريقيا لسلطة المنظمة وتقيدها بقرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا " .

(S/PV.2624، ص ٢٨)

هذا النداء المؤثر الذى أدلى به في مجلس الأمن أحد أبناء أفريقيا الاكفاء وهو رئيس منظمة سوابو ،وأيدته وفود بلدان عدم الانحياز التي تكلمت خلال اجتماعات المجلس في حزيران /يونيه ١٩٨٥ ،كان من شأنه أن ينبه جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن سواء كانت دولا أعضاء دائمين أو غير دائمين ،كما كان من شأنه أن تقابله بشكل مرض خاصة لأن نظام جنوب افريقيا العنصرى كان يقيم حكومة مؤقتة مزعومة في ناميبيا في نفس اللحظة التي كان يجتمع فيها مجلس الامن . والا كيف لنا أن نفسر موقف بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين امتنعوا عن التصويت على مشروع القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) مما مكن بالتالي من اعتماد القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) الصادر في ١٩ حزيران /يونيه ١٩٨٥ الذى تنص بعض فقراته على ما يلي :

Digitized by UNOG Library

" ١- يدين جنوب افريقيا لاستمرارها في احتلالها غير المشروع لناميبيا في تحد صارخ لقرارات الجمعية العامة ومقررات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ؛

" ٢- يؤكد من جديد شرعية الكفاح الذى يخوضه الشعب الناميبي ضد الاحتلال غير المشروع من قبل نظام جنوب افريقيا العنصرى ويطلب الى جميع الدول أن تزيد من المساعدة الأدبية والمادية التى تقدمها اليه ؛

" . . .

" ١٣- يحذر بشدة جنوب افريقيا من أن عدم قيامها بذلك سيضطر مجلس الأمن الى الاجتماع فورا للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ،بما في ذلك الفصل السابع من الميثاق ،وذلك كوسيلة ضغط اضافية لضمان امتثال جنوب افريقيا للقرارات السالفة الذكر؛

" . . .

" ١٦- يقرر ابقاء المسألة قيد النظر ،والاجتماع فور تلقي تقرير الأمين العام بغرض استعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ،والقيام في حالة تمادى جنوب افريقيا في وضع العراقيل ،بتنفيذ المادة ١٣ أعلاه" .

القرار ٥٦٦ (١٩٨٥)

لقد بدأ مجلس الأمن بالقرار ٥٦٦ (١٩٨٥) عملية لا يمكن الرجوع فيها لاتخاذ القرارات من أجل استقلال ناميبيا ؛ وبالتالي ،فان تنفيذ ذلك القرار الذى أتخذ بأغلبية ١٣ صوتا مع امتناع اثنين عن التصويت ،يعني انه اذا ما قدم الأمين العام تقريرا غير مرض ،واذا ما ثبت أن نظام جنوب افريقيا العنصرى لا يزال على عناده ،فان مجلس الأمن سوف يلتزم بالقرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ويعتمد تدابير الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا العنصرية وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق .

Digitized by UNOG Library

ولما كان هذان الأمران قد وقعا ،ونظرا لما جاء بالاعلان الختامي الصادر عن مؤتمر وزراء بلدان عدم الانحياز المعقود في لواندا في الفترة الواقعة من ٤ الى ٨ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥ ،جاء مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/17633 المؤرخة في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ ،والذى شاركت في تقديمه بوركينا فاصو ،بيرو ،ترينيداد وتوباغو ، مدغشقر ،مصر ،الهند ، وفقا لنص وروح قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) الصادر في ١٩ حزيران /يونيه ١٩٨٥.

ولكن ما دام مجلس الأمن قد تخلى عن مسألة ناميبيا ،هل هناك ما يدعو الى اللجوء اليه مرة أخرى؟ وهل ينبغي أخذ المسألة من مجلس الأمن تماما وتحويلها الى الجمعية العامة كي تتخذ القرار الضرورى على أساس قاعدة الأغلبية ؟

بالاضافة الى هذا ،أبدى ممثل نظام جنوب افريقيا العنصرى الذى سمح له بالتكلم في مجلس الأمن يوم ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر غطرسته عندما ذكر أن مجلس الأمن ليس مختصا بنظر المسألة وقال :

" من المؤسف أن يكرس المجلس وقته مرة أخرى لمسألة أفريقيا الجنوبية الغربية ،ان العالم مليء بتهديدات للسلم الدولي ويجب أن تكون موضوعا للنقاش في هذا المجلس" . (S/PV.2624 ،ص ٤٢)

أليس من غير المستغرب أن يتنبأ ممثل نظام جنوب افريقيا العنصرى بنتيجة عمل مجلس الأمن عند الادلاء بهذا البيان ؟ ألم يكن يعلم مسبقا ان مؤيديه سوف يستخدمون حق الاعتراض لمنع اتخاذ قرار بشأن المسألة؟ واذا كانت الحالة كذلك ،أليس هذا نوعا من التستر بين ممثل جنوب افريقيا والذين كانوا سيعارضون مشروع القرار منذ اللحظة الأولى لبدء عمل مجلس الأمن ؟ هذه هي الأسئلة التي يثيرها وفد بلادى .

ووفد بلادى مقتنع بانه رغم المصالح التي قد تكون لبعض الدول في ناميبيا ،فان مسؤولياتها بموجب قرارات ومقررات معينة صادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن لا تزال قائمة .

Digitized by UNOG Library

وانني أقول هذا بسبب الالتزامات التي تتحملها بوصفها دولا أعضاء ودولا مؤسسة للأمم المتحدة؛ هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى بسبب التعهدات التي تحملتها تلك الدول بموجب القرار ١٥١٤ (د-١٥) بشأن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،الذى نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاصداره هذا العام ،وذلك دون اغفال لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى اشتمل على خطة لحل مسألة ناميبيا ويشكل الأساس الصالح لتسويتها النهائية.

لقد كان مما يتمشى مع روح القرار ١٥١٤ (د-١٥) ان الجمعية العامة وهي تؤكد من جديد أن أحكام ذلك القرار تنطبق تمام الانطباق على شعب اقليم جنوب غرب افريقيا ،اعترفت - بموجب القرار ٢١٤٥ (د-٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ - بحق ذلك الاقليم في تقرير المصير والحرية والاستقلال وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

Digitized by UNOG Library

وفي هذا القرار اعلنت الجمعية العامة ان جنوب افريقيا لم تف بالتزاماتها فيما يتعلق بادارة الاقليم المنتدب وانها في الحقيقة تنصلت من هذا الانتداب . وقررت الجمعية العامة ان الانتداب الموكول الى عاهل العرش البريطاني والذى تمارسه بالنيابة عنه حكومة جنوب افريقيا ، يكون بذلك قد انهي وان جنوب افريقيا ليس لها حق بعد الآن في ادارة الاقليم ، وان هذا الاقليم منذ الآن وصاعدا قد اصبح تحت المسؤولية المباشرة للامم المتحدة .

وقد كان هذا هو السبب في تشكيل اللجنة المخصصة لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي أوكل اليها مهمة التوصية بالوسائل العلمية التي ينبغي عن طريقها ادارة الاقليم ، حتى يتمكن شعبه من ممارسة حقه في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال . وقد مضى عشرون عاما تقريبا منذ ذلك الوقت ، دون ان يتخذ النظام العنصرى في جنوب افريقيا خطوة واحدة صوب جعل هذا القرار فعالا وممكن التنفيذ .

وعلى النقيض من ذلك ، مافتئ النظام العنصرى في جنوب افريقيا اثناء تلك الفترة يحاول تعزيز سياسته القائمة على الفصل العنصرى في ناميبيا في مجالات التعليم والصحة والاسكان والأراضي ، عن طريق التشريعات القمعية وانتهاك حقوق الانسان واستغلال اليد العاملة .

ان نظام تعليم " البانتو " يجرى اضعافه رسميا من اجل الحفاظ على تفوق البيض على السود . فالتعليم الذى يقدم للسود يقوم على فكرة انهم يجب ان يدربوا على الخدمة بوصفهم مرؤوسين وبوصفهم احتياطيا للعمالة الرخيصة متاحا للاقتصاد الذى يسيطر عليه البيض . وهذا يفسر وجود اعداد كبيرة من الأميين في صفوف السكان الناميبيين .

وان القطاع الصحي في ناميبيا يتسم بأوجه ظلم فاضحة تكفل ان تكون الخدمات الصحية المقدمة للغالبية السوداء مجرد اسعافات اولية او الا تكون موجودة ، بينما تتألف شبكات الخدمة الصحية المتوفرة للبيض من هياكل اساسية حديثة جدا .

ان ظروف معيشة الناميبيين السود يحكمها بصورة مباشرة اعلان المناطق الحضرية المحلية لعام ١٩٥١ ، الذى ينظم حق الناميبيين في الاقامة في المناطق الحضرية . ففي المراكز الحضرية يتعين على الناميبيين السود ان يعيشوا في مناطق منفصلة عن المناطق المحجوزة للبيض والملونين وتتسم فضلا عن ذلك ببيوتها المؤقتة الصغيرة جدا المصنوعة من الصفائح المعدنية . وتكتظ في هذه البيوت الأسر السوداء التي تعيش في ظروف غير صحية .

Digitized by UNOG Library

ان هناك نظاما محددا جدا للتجريد من ملكية الاراضي ومصادرة المواشي يجعل السود في ناميبيا يعيشون حالة فقر في بلدهم .

ننتقل الى التشريعات القمعية وانتهاك حقوق الانسان . ان هيئة العفو الدولية وجميع الدول الأعضاء التي تكافح لحماية حقوق الانسان يجب ان تدرس بمزيد من العناية الحالة السائدة في ناميبيا في هذا الصدد ، لأن الحالة القانونية التي أوجدت بموجب القرار ٢١٤٥ (د — ٢١) ، المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، الذى انهى انتداب جنوب افريقيا ، والتي تأكدت بعد ذلك بفتوى محكمة العدل الدولية ، المؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، لا تسمح بعد الآن للنظام العنصرى في جنوب افريقيا بالحفاظ على وجوده غير القانوني في ناميبيا وبتطبيق قوانين وتشريعات قاسية وقمعية ضد السود في ناميبيا .

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٩/ ٥ألف، الذى ادانت فيه كل ما يسمى بالقوانين والتشريعات التي سنها نظام الاحتلال غير القانوني في ناميبيا وأعلنت انها غير قانونية ولاغية وباطلة .

ومنذ عام ١٩٦٧ ، سن نظام جنوب افريقيا مجموعة خطيرة من القوانين التي تنص على عقوبات قاسية جدا — الا وهي عقوبات الموت والسجن مدى الحياة والاحتجاز الطويل — والهدف الأساسي منها هو اعاقة الكفاح الشرعي الذى يخوضه الشعب الناميبي من أجل تحريره واستقلاله .

واذا اراد المجتمع الدولي ، وخاصة بعض الدول الاعضاء ، اظهار تضامنه وتعاطفه مع الانسانية ومع الشعوب المعانية ، يتعين عليه اولا ان يفكر في النساء الناميبيات السود اللواتي لا يمكنهن بأى حال ان يشاركن في العمل التعاقدى . وهذا يرغمهن على البقاء وحدهن عندما يغادر ازواجهن وابناؤهن للعمل في أمكنة اخرى ، ويتعين عليهن من أجل البقاء ان يعتمدن على الزراعة التي تسد الرمق وعلى الأموال التي يمكن لأزواجهن احيانا أن يرسلوها الى أسرهم . ولا يتعين عليهن ان يضطلعن بأعمالهن التقليدية فحسب ، مثل الاعمال المنزلية وتعليم اولادهن والعمل في الحقول ، ولكن يتعين عليهن أيضا أن يقمن بالمهام التقليدية التي يقوم بها الرجال ، مثل بناء المساكن واستصلاح الأراضي وتربية المواشي .

Digitized by UNOG Library

وهذا عبء ثقيل على المراة الناميبية التي قضي عليها بالعيش في عزلة وبؤس والتي أضر بها كثيرا المرض الاجتماعي المتمثل في العمل التعاقدي .

هذه هي الحالة في ناميبيا التي ينبغي ان تكون محل اهتمام خاص من الجمعية العامة في هذه الدورة التي نحتفل فيها بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . ان هذه الحالة ينبغي ان تدفع بالجمعية العامة الى اتخاذ مقرر دون ابطاء بشأن كامل المقترحات التي قدمها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والأمين العام ، واللجنة الرابعة ، وكذلك بشأن مشاريع القرارات التي يؤيدها وفد بلادي تأييدا تاما .

لقد طالت المشكلة وقتا طويلا ، ولقد آن آوان حسمها من أجل المصالح المفهومة تماما للشعب الناميبي الذي تمثله المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ان مجموعة الاتصال التي بدأت ، بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، باتخاذ خطوات لصالح استقلال ناميبيا ، يجب الا تسمح لنفسها بالتخاذل نتيجة لهزء نظام بوتها وخططه التعويقية.

فسواء تعلق الأمر باختيار النظام الانتخابي او بتحديد موعد للبدء في تنفيذ الخطة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ان مجموعة الاتصال التي تتمتع الى حد ما بثقة نظام جنوب افريقيا يجب ان تبدي مزيدا من الالتزام والتصميم في تعاملها مع هذا النظام.

ليس هناك مبرر للظروف التي حددها النظام فيما يتعلق بالربط المزعوم .

ان وفد بلادي يدين النظام العنصري في جنوب افريقيا الذي ما انفك بكثير من الصلف يستخدم ناميبيا كقاعدة انطلاق لاشباع غرائزه المولعة بالقتال فيما يتصل بالدول المجاورة التي وقّع معها اتفاقات ثنائية .

ويؤيد وفدي تأييدا قويا الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الناميبي من أجل الاستقلال والدخول في عضوية الأمم المتحدة . وبناء على ذلك ، نؤيد كل مشاريع القرارات المقدمة في اطار البند ٣٤ من جدول الأعمال ، آملين ان نرى في وقت قريب ممثل ناميبيا ينضم الينا هنا في منظمتنا .

Digitized by UNOG Library

السيد فيلا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) . عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) في حزيران/يونيه الماضي ، ارسل المجتمع الدولي مرة أخرى رسالة قوية وواضحة الى حكومة جنوب افريقيا . فقد سجلنا عندئذ نيتنا لـ :

"النظر في اتخاذ التدابير المناسبة بموجب ميثاق الامم المتحدة" (قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الفقرة ١٣)

اذا لم تتعاون جنوب افريقيا مع الامين العام في تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

وفي تلك المناسبة ، كما هو الحال الآن ، لم تكن هناك سوى شكوك قليلة حول موقف بريتوريا المرجح ، فسجلها يظهر الانتهاك الدائم لقرارات الامم المتحدة والخرق الممعن للقانون الدولي . وبناء على ذلك قرر أعضاء مجلس الأمن ان اللحظة حانت لانذار جنوب افريقيا بأن الامم المتحدة ، تنفيذا لمسؤوليتها الأساسية تجاه الاقليم ، لن تتحمل أكثر من ذلك المناورات المستخدمة لتجنب تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومضى الوقت ولم تصدر عن جنوب افريقيا أية اشارة على امتثالها لدعوة مجلس الأمن الاخيرة . وأبلغ الامين العام في أيلول/سبتمبر انه لم يحرز اى تقدم في مناقشاته الاخيرة مع بريتوريا فيما يتعلق بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وحذر من أن :

" . . . التأخير المستمر يقوض موثوقية حكومة جنوب افريقيا في وقت يراقب فيه العالم بقلق متزايد ما يحدث في تلك المنطقة من تطورات فاجعة على نحو مطرد" . (S/17442 ، الفقرة ١٢)

وفي ظل تلك الخلفية اجتمع مجلس الامن في الاسبوع الماضي وخرج بالنتائج المؤسفة التي نعرفها جميعا .

وليس هناك ما يدهش في ان جنوب افريقيا حاولت بث الفرقة بين الآراء وتشويش مداولات مجلس الأمن . فقد كانت هذه هي نية بريتوريا عندما قامت ، بطلب من حكومة الوحدة الوطنية المزعومة المنشأة في وندهوك بصورة لا شرعية ، باعلان اختيارها نظاما يقوم على التمثيل التناسبي كاطار للانتخابات المؤدية الى استقلال ناميبيا . وقد تم هذا محاولة لوقف النظر الجاد في فرض الجزاءات الالزامية المتوخى في الفقرة ١٣ من القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، وللحصول على اعتراف غير مباشر بالحكومة الصنيعة التي راسلت الامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

على افتراض انها تمثل الشعب الناميبي . والأنكى من ذلك ان جنوب افريقيا تصورت أن بامكانها ان تجمع بين اختيار النظام الانتخابي وبين محاولة جديدة لربط استقلال ناميبيا بموضوعات دخيلة لا أهمية لها ولا تتمشى مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وعلى ضوء سياسات الفصل العنصرى العدائية من المحزن ان نلاحظ ان مجلس الامن عانى مرة اخرى من استخدام حق النقض لمنع فرض اجراءات أقوى ضد جنوب افريقيا . وبسبب التصويت السلبي الذى قام به عضوان دائمان في مجلس الامن ، عجز المجلس عن اعتماد تدابير الانفاذ اللازمة لتعزيز الجهود المكثفة التي يضطلع بها المجتمع الدولي لانهاء الاحتلال غير القانوني لناميبيا . ان عجز المجلس عن فرض الجزاءات جاء بالتأكيد نصرا عظيما لبريتوريا ولكنه على صعيد العالم ، صفعة أخرى لهيبة الامم المتحدة . ولعل من الملائم في هذه المرحلة ان ننظر في بعض الحجج المساقة في الدفاع عن منع فرض الجزاءات .

اننا نشك في صحة فكرة ان عزل بريتوريا في بعض المجالات المنتقاة سيؤدى الى تعريض الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا وناميبيا الى قدر أكبر من المعاناة . غير أن بعض الدول تعتقد أن الاستثمار الأجنبي يمكن ان يدعم ايجابيا ما تعتبره قوى التغيير السلمية في الجنوب الافريقي . وتعتقد تلك البلدان القليلة ان الضغط يمكن ان يمارس من داخل نظام الفصل العنصرى ، وان الاستثمار الاجنبي سيكون اداة لزيادة الحوافز لاحداث اصلاحات في سياسات وممارسات حكومة جنوب افريقيا . اذا كان الأمر كذلك ، فكيف نفسر على سبيل المثال ارتفاع موجة العنف والوحشية التي تعامل بها بريتوريا نفس الأغلبية التي يفترض ان الوجود والدعم الاجنبيين يدافعان عنها ؟ وكيف نصدق ان قوى التغيير السلمية تتقوى عندما نشهد نمطا متناميا من العدوان الذى ترتكبه قوات جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة ؟ ولماذا نقبل بأن المزيج الملطف وغير الفعال بين الضغط والاقناع يكفي ، بينما نسمع يوميا ان الرجال والنساء السود في جنوب افريقيا وناميبيا يعذبهم النظام العنصرى ؟

هذه بعض الاسئلة التي لا تجد لها جوابا لدى البلدان التي حالت بين مجلس الأمن وممارسة نفوذ اكثر حسما . وهذه هي الاسئلة التي ينبغي ان نطرحها على أنفسنا

Digitized by UNOG Library

عند ما نتكلم ، في نهاية الأمر ، عن دور الامم المتحدة في حل الصراعات الدولية .

وتعتبر البرازيل من غير المتصور ان لا نجد بيننا ، باعتبارنا اعضاء كاملي العضوية في الامم المتحدة ، ممثلين لناميبيا الحرة .ان احتلال الاقليم تهديد دائم لآفاق السلم الدائم في الجنوب الافريقي . وذكرنا في حزيران/يونيه ، ولزام علينا ان نكرر اليوم ان المزيد من التردد في اعتماد التدابير الرامية الى استقلال ناميبيا قد يؤدى الى تفاقم الصراعات والتوترات في المنطقة . وبالاضافة الى ذلك ، اعتمدت البرازيل رغبة منها في الامتثال بدقة للتدابير الالزامية التي فرضها مجلس الامن من قبل ، مجموعة من التدابير الطوعية ضد جنوب افريقيا . وبينما ندرك ان الاجراءات الانفرادية تشكل مجتمعة ضغطا كبيرا على نظام بريتوريا العنصرى ، فانها ليست بديلا عن التدابير الملموسة الاخرى التي يعتمدها مجلس الامن وفاء بمبادئ الميثاق المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين . لقد ضيع المجلس فرصة هامة للتصرف بحسم . ويحدونا الأمل الا يتهاود في المرة التالية التي يتناول فيها المسألة الناميبية .

السيد مكدويل (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا في الاسبوع الماضي في مجلس الامن الى الامين العام للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، السيد انديمبا تويفو ياتويفو ، عندما تكلم عن تعنت ومماطلة وغطرسة جنوب افريقيا في ادارة ناميبيا ، وعرض على المجلس وعلى هذه الجمعية سردا لمعاناته الشخصية الشديدة بسبب التزامه بحرية بلاده .

ومنذ حوالى ٢٠ سنة ، عندما كنت ممثلا لبلدى في هذه الجمعية آخر مرة ، تداولنا وأدنا بحق التشريع الذى استخدم بأثر رجعي لاصدار احكام عليه وعلى اعضاء آخرين من سوابو بالسجن لمدد طويلة في سجون جنوب افريقيا بعيدا عن بلادهم . اننا نشعر بالارتياح لأن بامكانه الآن أن ينضم الينا بحرية في مناقشاتنا .

وقبل اربعين سنة ناشد رئيس وزراء نيوزيلندا في ذلك الوقت ، الرايت اونرابل بيتر فريزر ، جنوب افريقيا ان تحذو حذو نيوزيلندا وتضع افريقيا الجنوبية الغربية تحت

Digitized by UNOG Library

وصاية الامم المتحدة . لقد ذهبت مناشدته سدى آنئذ . ولم يستجب لها حتى اليوم . ولم يرفض سوى بلد واحد الاعتراف بالمسؤوليات التي ورثتها الامم المتحدة ازاء الاقاليم التي كانت من قبل خاضعة لانتداب عصبة الامم . وليس هناك سوى شعب واحد أودع حقه في تقرير المصير أمانة مقدسة لدى دولة قائمة بالادارة لم يحصل على الاعتراف بحقوقه . وليست هناك سوى دولة واحدة قائمة بالادارة أنكرت بتعمد ومنهجية مسؤولية الامم المتحدة وحق الشعب الذى تولت مسؤوليات حكمه بصورة مؤقتة .

في المادة ٢ من انتداب العصبة تعهدت جنوب افريقيا بالاضطلاع بواجبها بأن

" تنهض الى أقصى حد بالرفاه المادى والمعنوى لسكان افريقيا الجنوبية الغربية وبتقدمهم الاجتماعي " .

ان ادخال نظم ومؤسسات الفصل العنصرى يمثل بحد ذاته تنصلا سافرا من تلك التعهدات وقد وضحت التقارير المتعاقبة الصادرة عن مجلس ناميبيا ومنظمات أخرى التباينات المستهجنة في ميادين الخدمات الصحية وفرص التعليم وظروف العيش بين سكان ناميبيا .

Digitized by UNOG Library

ان السياسات التربوية والتدريبية التي تتبعها تلك الحكومة تسبب نقصا حادا في الناميبيين المتوافرين للوفاء بحاجات الاقتصاد من القوى العاملة في المستقبل . وفي مجال الصحة ، يموت ١٦ في المائة تقريبا من مجموع الأطفال في فترة الطفولة . وهذا يوضح مرة أخرى الفشل المنتظم في توفير حاجات الرعاية الطبية الملحة لقطاع من المجتمع ، في حين ان القطاع الآخر توفر له تسهيلات سخية . ان هذا التمييز لا يمكن ان يبرر أو يطاق . ومن الامور التي تثير قلقا مماثلا تفشي سوء التغذية وظهور الأمراض المتوطنة مرة أخرى بعد أن كان قد قضي عليها منذ ١٥ أو ٢٠ عاما . وان سجل الرعاية الصحية اتهام لادارة جنوب افريقيا ولالتزامها المزعوم بتعزيز الجانب المعنوى من الرخاء وبالتقدم الاجتماعي لسكان ناميبيا .

وتتمتع ناميبيا من الناحية الاقتصادية بثروة طبيعية تتمثل في مخزون معادنها، وزراعتها ، وموارد ها السمكية . وهذا يعطيها امكانيات للتنمية الاقتصادية أكبر مما لدى معظم الدول الأخرى في المنطقة . ويجب أن يقام الان في ناميبيا اقتصاد قوى وسليم تمهيدا لانتقالها الى مرحلة الاستقلال . ولكن جنوب افريقيا لم تنهض بمسؤوليتها في صون حقوق الناميبيين في موارد هم الطبيعية . وقد أدى رفض تنفيذ خطة الأمم المتحدة الى احجام مفهوم عن الاستثمار في الاقليم .

لقد قيل وكتب الكثير عن الطريقة التي تستغل بها الثروة الطبيعية الكائنة في ناميبيا . ولكن لم يسجل سوى القليل عن الطريقة التي نهبت بها المنطقة الاقتصادية التي ستكون خالصة لناميبيا في المستقبل . ان مياه الساحل الناميبي تنطوى على امكانية جعل ناميبيا واحدة من اكثر أمم العالم ثراء بمصايد ها السمكية . وتوضح البحوث التي أجرتها منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) أنه باتباع سياسة ادارة سليمة يمكن ان ينتج بانتظام محصول سنوى يتراوح بين قرابة مليون و ٤٠٠ الف طن ومليون و ٥٠٠ الف طن ويوجد الآن احتياج الى انتهاج مثل هذه السياسة بالنظر الى الافراط الخطير في صيد تلك الموارد السمكية ، وأؤكد ان ذلك تقوم به في المقام الأول أساطيل غير افريقية للصيد في أعالي البحار .

Digitized by UNOG Library

وقد وقّع وصدّق بالفعل مجلس ناميبيا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومن السليم أن يعلن المجلس، كما اقترح في توصياته التي وضعت في فيينا، عن المنطقة الاقتصادية الخالصة بغية توفير الاطار اللازم للادارة السليمة لتلك الموارد بعد الاستقلال. ونحن نتوقع من كل البلدان الاعضاء، وخاصة التي أعلت لنفسها مناطق اقتصادية، أن تؤيد اعلان المجلس هذا وان تكف، حتى ذلك الحين، عن صيد الأسماك في المياه التابعة للمنطقة الاقتصادية التي ستكون خالصة لناميبيا في المستقبل.

وقد حاولت الحكومات الغربية الخمس، عن طريق التفاوض المتأني مع بريتوريا، أن تجد سبيلا يمكن بواسطته تسليم ادارة جنوب افريقيا الى ناميبيا المستقلة. ان خطتها لايجاد ذلك السبيل، الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)، قد حظيت باعتراف الجميع في تلك المنظمة باعتبارها الاساس الوحيد المقبول لاستقلال ناميبيا. وقد قبلت جنوب افريقيا نفسها هذا القرار. غير أن ما رأيناه منذ ذلك الوقت لا يمكن وصفه الا بأنه برنامج محسوب للعرقلة من جانب حكومة جنوب افريقيا، التي انشأت من فورها تقريبا ادارة متعددة الأحزاب بالرغم من معارضة شعب ناميبيا لهذا الاجراء. وما أن يبدو أن تقدما قد تحقق نحو تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، حتى تثير بريتوريا قضايا جديدة. ففي ١٩٨٢، على سبيل المثال، وافقت جنوب افريقيا على مجموعة من المبادئ المتعلقة بالجمعية التأسيسية لناميبيا المستقلة والمبادئ التي ينبغي ان تضمّن في دستور جديد. وعندما ذهب الأمين العام الى جنوب افريقيا العام التالي أبدت حكومة جنوب افريقيا رأيا مفاده أن العقبات التقنية التي تعترض تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد أزيلت. لكن بعد ذلك عاد النمط القديم ليفرض نفسه مرة أخرى. وحددت جنوب افريقيا شروطا جديدة من بينها بصفة خاصة مسألة ربط تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا. وتضم نيوزيلندا صوتها الى الأصوات التي تدين هذه المناورة التي تستهدف عرقلة التقدم المحرز باقحام مثل هذه المسائل الدخيلة.

Digitized by UNOG Library

لقد صاحب استعداد جنوب افريقيا للتفاوض تنفيذ برنامج محدد لزعزعة الاستقرار في المنطقة . ففي حين أعطت من جهة الانطباع بأنها مستعدة لابداء المرونة بموافقتها على المشاركة في مفاوضات لوساكا في ١٩٨٤ واعلانها البدء في فض اشتباك قواتها في انغولا ، فقد أحبطت من جهة أخرى التقدم المحرز باصرارها على مسألة الربط . وقد أعقب ما ذكر عن انسحاب القوات من انغولا ، أنباء تفيد بشن غارات للكوماندوز في كابيندا وهجمات لقصف انغولا ، وهي الأعمال التي درست أثارها بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها مجلس الأمن .

وفي ناميبيا أظهرت من جديد الادارة الداخلية الأخيرة التي أنشأتها جنوب افريقيا تجاهل بريتوريا لخطة الأمم المتحدة التي كان قد سبق أن وافقت عليها ، وعزوفها عن قبول أى سلطة لا تذعن لرغباتها . ولا توافق حكومة نيوزيلندا مطلقا على هذه الادارة ، وتساند مجلس الأمن في رفضه لها بوصفها غير شرعية وباطلة ولاغية . ونحن نرفض تماما الاقتراح الذى أدلى به ممثل جنوب افريقيا في مجلس الأمن في الاسبوع الماضي والذى مؤداه أن مستقبل اشتراك الأمم المتحدة في ناميبيا يجب أن يرتهن بوفائها بشروط تحدد في بريتوريا .

وفي الاسبوع الماضي أبلغت حكومة جنوب افريقيا أخيرا الأمين العام بقرارها بشأن النظام الانتخابي الذى تفضله لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وكنا نأمل أن يكون ذلك القرار بادرة دالة على استعداد بريتوريا الحقيقي لتنفيذ خطة التسوية ، وبدلا من ذلك قدمت حشدا من الاسباب التي تدعوها لعدم تنفيذها . ونحن نرى بصفة خاصة ان هذا الخطاب الوارد من وزير خارجية جنوب افريقيا يثير مسائل كان قد سبق تسويتها في المناقشات التي أجرتها جنوب أفريقيا مع فريق الاتصال قبل ثلاث سنوات مضت .

وقد ضم جميع رؤساء حكومات الكومنولث ، في الاجتماع الذى عقدوه الشهر الماضي في ناسو ، أصواتهم الى الأصوات التي أدانت جنوب أفريقيا لاحتلالها غير المشروع لناميبيا . وصرحوا بأن حكومات الكومنولث ستتخذ ، ان لم تذعن جنوب افريقيا

Digitized by UNOG Library

لآراء المجتمع الدولي ، تدابير مختلفة ، محاولة لاجراء تغيير منظم وسلمي وتحقيق عدالة سياسية واقتصادية واجتماعية في جنوب افريقيا وناميبيا على السواء ولا تبتهج حكومة نيوزيلندا لاتخاذ هذه التدابير . ولكننا نفعل ذلك لاننا ملتزمون بتحقيق الاهداف التي وضع برنامج العمل لانجازها .

وتلاحظ نيوزيلندا أنه بالرغم من أن المناقشة في مجلس الامن في الاسبوع الماضي لم تفض الى اتخاذ قرار ، فانها قد أوضحت وجود قدر كبير من الانفاق بشأن ضرورة اتخاذ اجراءات ضد جنوب افريقيا . ونحن نأسف لان هذا الاتفاق لم يتجسد في شكل قرار كان من شأنه أن يوجه رسالة واضحة الى حكومة جنوب افريقيا بأن المجتمع الدولي لا يستاء منها فحسب لمواصلة احتلالها لناميبيا أو للخطوات التي اتخذتها في محاولة لجعل ادارتها الداخلية تحظى بالقبول ، بل توضح أيضا أن المجتمع الدولي يعتزم الآن اتخاذ خطوات عملية لممارسة الضغط على بريتوريا .

وتتطلع نيوزيلندا الى اليوم الذى تنضم فيه ناميبيا الى الأمم المتحدة كدولة حرة مستقلة . فلا يوجد سبب لتأخير ذلك اليوم . لقد تمت الموافقة على الطرائق الخاصة بالانتقال الى الاستقلال . واذا استمرت عرقلة الخطوات القليلة المتبقية التي يجب اتخاذها باقحام شروط دخيلة وانفرادية ، فستحتاج المنظمة الى بحث اتخاذ خطوات اخرى لضمان الا تهدر بعد الآن حقوق شعب ناميبيا والأهداف المشروعة للأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

السيد راتز (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما أنشئت الأمم المتحدة منذ ٤٠ عاما، أخذت الدول الأعضاء بما فيها جنوب افريقيا على عاتقها مسؤوليات ادارة الأقاليم التي لم تكن شعوبها بعد قد حصلت على الحكم الذاتي الكامل . وقد وافقت هذه الدول أيضا على مساعدة تلك الأقاليم في تحقيق التنمية التدريجية لمؤسساتها السياسية الحرة . ولكن جنوب افريقيا ، بدلا من الوفاء بهذه الولاية النبيلة ، حنثت بعهدها وطالبت بضم ناميبيا الى ما كان يسمى آنذاك باتحاد جنوب افريقيا .

وقد رفضت جنوب افريقيا تنفيذ عملية الانتقال السلمية الى ناميبيا مستقلة ، وهو ما أدى الى قيام المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بشن حرب التحرير في عام ١٩٦٦ . وفي ذلك العام أيضا ، أنهت الجمعية العامة للأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وأنشأت مجلس ناميبيا وهو السلطة الادارية الوحيدة المعترف بها دوليا على اقليم ناميبيا .

وفي مساعدة شعب ناميبيا في الحصول على الاستقلال ، يضطلع المجلس بدور هام للغاية وحقق نتائج هائلة على مر السنين . ان المؤتمر الذى نظمه المجلس بشأن تكثيف الاجراءات الدولية لتحقيق استقلال ناميبيا في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، كان آخر مرحلة هامة في هذه العملية . وقد استنكر المؤتمر أنه في عشية الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، مازال نظام جنوب افريقيا يحتل ناميبيا . وقد أشار المؤتمر أيضا الى أنه ، بسبب صلف النظام العنصرى وتواطؤ بعض الدول الغربية ، لم تستطع الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها التي أخذتها على عاتقها بعد تسعة عشر عاما من انهائها انتداب النظام العنصرى على ذلك الاقليم .

وقد بدأنا مناقشتنا السنوية بشأن مسألة ناميبيا في وقت وصل فيه الكفاح ضد الاحتلال غير القانوني لناميبيا وضد الفصل العنصرى مستويات جديدة من الحدة والكثافة . وقد واصل نظام جنوب افريقيا عدوانه على شعب ناميبيا مستخدما اقليم ناميبيا الدولي كمنطلق للقيام بأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار الموجهة ضد أنغولا ودول افريقية أخرى مستقلة . ويمعن النظام في رفضه الامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وقرارات ومقررات الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

الأخرى ذات الصلة . ويظهر هذا التعنت بجلاء في قيام ذلك النظام بانشاء مؤسسة عميلة أخرى ، تسمى بالحكومة الانتقالية في ناميبيا .

وفي العام الماضي ، لم يطرأ أى تغيّر على موقف نظام جنوب افريقيا فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون أى شروط . ولو لم تحصل جنوب افريقيا على الدعم السياسي والاقتصادى والعسكرى من بعض البلدان المعروفة تماما ، لم تكن تستطيع أن تتحدى الضغط الدولي المكثف بمثل هذا التحدى المتعنت .

وأود أن اعرب من جديد عن اعتقادنا الراسخ بان فرض جزاءات فعالة على جنوب افريقيا هو وحده الذى يمكن أن يؤدى الى تغييرات أساسية في النظام . وكل تأخير في تطبيق هذه الجزاءات الفعالة يساعد العنصريين ، ومن ثم ، يسبب مزيدا من الضرر اللاحق بشعب ناميبيا . لذلك لا يسع وفد هنغاريا أن يوافق على الموقف الذى اتخذه مثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في اجتماع مجلس الأمن الأخير . وفي رأينا ، أن عليهما أن يعيدا النظر في موقفهما وأن يأخذا في الاعتبار المصالح الحقيقية لشعب ناميبيا في الاستقلال وحق تقرير المصير ، وفقا لمطالب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

ونحن مقتنعون بأن هذه الحلول الزائفة أو المناورات الأخرى التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا لن تفضي الى شيء . واعتقادنا الراسخ هو أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تزيد من تكثيف جهودها لفرض جزاءات الزامية فعالة ، فرديا أو جماعيا ، وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق الاستقلال لناميبيا في وقت مبكر .

ونحن نعتقد ، اذ نأخذ في الاعتبار مصالح شعب ناميبيا ووقائع الحالة الراهنة في المنطقة ، أن هذا هو الحل السلمي الوحيد لهذه المنطقة .

وأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد على الحاجة العاجلة الى تحقيق استقلال ناميبيا . ان أية محاولة لربط هذه المسألة بأية مطالب دخيلة غير ذات صلة بالموضوع محاولة غير مقبولة وينبغي أن ترفض بحسم باعتبارها أسلوبا تسويفيا من قبل بريتوريا .

وختاما ، أود أن أعرب عن تضامن جمهورية هنغاريا الشعبية ، حكومة وشعبا ، مع شعب ناميبيا المكافح تحت قيادة سوابو ، ممثله الشرعي الوحيد وعن دعمها الكامل لهذا

Digitized by UNOG Library

الشعب . واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن اعتقادنا الراسخ بأن ناميبيا ستصبح عن قريب بلدا حرا مستقلا وسيكون بمقدورنا آن نرحب بممثليها بيننا هنا في الأمم المتحدة .

السيد مويا بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة أخرى، يشترك وفد المكسيك في مناقشة مسألة ناميبيا للاعراب من جديد عن التزامنا الثابت بعملية انهاء الاستعمار في افريقيا وفي مناطق أخرى ، ولنعرب أيضا عن دعمنا لشعب ناميبيا ، بما في ذلك ممثله الحقيقي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) - وعن تضامننا مع هذا الشعب .

وبهذه المناسبة ، يتعين علينا أيضا أن نشير الى أننا تركنا الذكرى السنوية الأربعين لانشاء منظمتنا والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، تمران دون أن نحسم بطريقة عادلة ونهائية هذه الحالة الاستعمارية غير المحتملة .

ومن الضروري أيضا أن نعترف بأن الاحتفال بهاتين الذكريين لم يكن كاملا ، ولا يمكن أن يكون كاملا ، مادام نظام الفصل العنصري مستمرا في قهر شعب ناميبيا واستغلاله متحديا تحديا صارخا للقرارات والمبادئ التي اعتمدتها هذه المنظمة ودافعت عنها على مدى الأربعين سنة الماضية .

ومن ثم ، أفسدت مسألة ناميبيا احتفالنا بالذكريين التاريخيتين اللتين ، كما ذكر وزير خارجية بلدي أمام هذه الجمعية في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ، كانتا ينبغي أن تشكلا فرصة لـ

"اعادة تأكيد وتنفيذ الالتزام الذي قطعته على نفسها ، وتحديد السبل الفعلية لايجاد الحلول ، وتعبئة ارادتها السياسية لصالح القيم والتطلعات التي أدت الى انشاء منظمتنا الدولية" . (A/40/PV.46 ، ص ٥٧)

وفضلا عن ذلك ، ان استمرار نظام بريتوريا في عناده ، بالاضافة الى الحصانة التي يتمتع بها بفضل الدعم الذي تقدمه له بعض البلدان الممثلة هنا ، يحملنا على الاعتراف ، بأن هناك شللا خطيرا أصاب منظمتنا تتجاوز آثاره مسألة ناميبيا ، ويثير القلق البالغ لدى الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

ان ازدراء القانون الدولي ، والعقبات التي تصادفها بلدان عديدة في كفاحها من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير ، والتي ترتبط بمصالح دول رئيسية معيّنة ، كل هذا يمثل نكسة بالنسبة الى المجتمع الدولي بشكل عام . ومع ذلك ، ان عملية انهاء الاستعمار وتحسين آلية التعاون والمشورة الدوليين يمثلان احراز تقدم باتجاه اضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية واحترام حقوق الانسان بكل معنى الكلمة .

ان حالة ناميبيا لا لبس فيها ، وهي مسألة تتعلق بانهاء الاستعمار ، ويجب ألاّ نقبل أن توضع بصورة مصطنعة في اطار المواجهة بين الشرق والغرب أو في اطار التفاهم بينهما . ونؤكد على أن تخفيف حدة التوتر بين تكتلات الدول يساهم في ايجاد حل للمشاكل الدولية شريطة ألاّ يؤدي ذلك الى تحديد مناطق نفوذ أو أمن جديدة ، الأمر الذي يؤدي الى احباط رغبة معظم البلدان في تحقيق الاستقلال والتنمية .

وكما ذكرت المكسيك من على هذه المنصة في السنة الماضية ، فان استقلال ناميبيا ليس مجرد رمز في حالة يتقرر فيها مستقبل شعب مغلوب على أمره ، ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ولكنه مسألة سوف تقرر نتائجها ما اذا كانت تطلعات البلدان النامية سوف تتحقق في المستقبل القريب .

ان استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لناميبيا يتخذ أبعادا غير مقبولة. ومافتئ بلدي يعارض انتهاك حقوق الانسان أينما حدث ذلك ، وبالتالي لا يسعنا الا ادانة نظام الفصل العنصري الذي فرض على ناميبيا وفي جنوب افريقيا لأنه يضفي الطابع المؤسسي على انتهاك حقوق الانسان . وقد وصفت الجمعية العامة بحق هذا النظام بأنه جريمة ضد البشرية .

وانتهز هذه الفرصة كي أبرز الأهمية التي يوليها وفدي جلسات الاستماع العامة المتعلقة بأنشطة الشركات عبر الوطنية العاملة في ناميبيا وجنوب افريقيا ؛ وقد استمعنا الى هذه الجلسات في الآونة الأخيرة .

Digitized by UNOG Library

وتؤكد المكسيك على اقتناعها بأن حل هذه المشكلة يكمن في التنفيذ الفوري للقرارات المتخذه من جانب الأمم المتحدة ، وبشكل خاص القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادران عن مجلس الأمن . أما الجهود الدبلوماسية التي تبذل فينبغي أن تندرج في اطار البحث عن السبل التي تكفل تنفيذ هذه القرارات ، ويجب ألا تعتبر وسيلة لتشويه القرارات أو نسيانها أو انتهاكها . ونحن نرفض بصورة قاطعة سياسة الربط بين تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ومسائل لا تتعلق الا بسيادة دول مستقلة ، اذ أن رفضنا هذا يتماشى مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق منظمتنا . ونؤكد أيضا أن أي تأخير في تنفيذ هذا القرار لا يتوافق مع الالتزامات التي قطعتها كل الدول الأعضاء الممثلة هنا على نفسها .

اننا نرفض رفضا قاطعا أية محاولة يقوم بها نظام بريتوريا لفرض ما يسمى بالحل المؤقت في ناميبيا . ونحن ندين بصورة خاصة ما يسمى بالحكومة المؤقتة التي شكلت في تموز/يوليه الماضي ، وقد اعتبرها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا باطلة ولاغية في نفس اليوم الذى شكّلت فيه ، وكذلك مجلس الأمن في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) .

ونود أيضا أن نؤكد من جديد على النداء الذى وجهناه الى مجلس الأمن بأن يفرض على جنوب افريقيا جزاءات واسعة النطاق وفقا لما ورد في الفصل السابع الوارد في الميثاق ، والمنطبق على هذه المسألة ، حيث تعرض الدولة التي ترتكب الانتهاكات السلم والأمن الدوليين للخطر وترفض باستمرار تنفيذ قرارات مجلس الأمن . ونحن نعتقد أن مجلس الأمن في هذه الحالة لم يكن على مستوى مسؤولياته . وكما ذكرنا في الأسبوع الماضي ، يستمر تعطيل دور مجلس الأمن في الابقاء على حالة غير قانونية وغير شرعية تهدد السلم والأمن الدوليين .

ان خطورة الانتهاكات التي ارتكبت تتطلب استجابة فعالة من قبل المجتمع الدولي ، أما رفض مجلس الأمن اعتماد الجزاءات بحجة فعالية الاقناع المزعومة فقد أدى الى اخفاء

Digitized by UNOG Library

تواطؤ البعض وتعزيز موقف الدولة التي ترتكب الانتهاكات . فالأحداث الأخيرة لم تقنع هذا البعض مثلما لم تقنعه الأعمال الوحشية التي يرتكبها نظام الفصل العنصري . فالنظام هذا لم يستجب لمطالب المجتمع الدولي وللأغلبية في جنوب افريقيا . فكيف اذا يمكن أن نأمل بأن تتخلى جنوب افريقيا عن ناميبيا بصورة سلمية ؟

لقد آن الأوان ان تتحرك الأمم المتحدة بحزم ، ويتعين على الجمعية العامة أن تحث مجلس الأمن على اتخاذ موقف أكثر فعالية وحزما . لقد تصرف وفد المكسيك وفقا لهذه الخطوط وسوف يستمر في ذلك الى ان تستقل ناميبيا . وبالتالي ، اننا نؤيد بحماس عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن ناميبيا ، ونأمل أن تتخذ تلك الدورة القرارات الضرورية لبلوغ هدفنا المشترك .

وبعد أن كررنا ذكر موقف المكسيك فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ،أود الآن أن أشير الى أعمال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بصفته هيئة مسؤولة قانونيا عن ادارة الاقليم لحين استقلاله . ويشرّف بلدى أن يكون عضوا في هذه الهيئة .

ان السنة التي تشارف على الانتهاء ينبغي ابرازها لعدة أسباب ، منها أسلوب عمل السفير سنكلير مثل غيانا في ادارة أعماله بطريقة فعالة. فمن خلال مهارته المميزة وخبرته وطاقته ، عمد الى تجديد أسلوب عمل هذا المجلس واستراتيجيته السياسية .

ان مجلس ناميبيا يمثل محاولة متقدمة لايجاد حل للنزاع ، ومحاولة أولى لبذل جهود متعددة الجوانب في اطار المسؤولية المشتركة . ولهذا السبب ، فهو مجلس فريد ويجب حمايته وتعزيزه ، كما يمكن تحسينه وتطويره . وقد أيّدت المكسيك تحسين أساليب العمل بغية تحقيق فعالية أكبر واتخاذ قرارات ذات أهمية كبيرة تجعل من المجلس هيئة ديناميكية قادرة على الاضطلاع بمهماتها ، وبخاصة على تنفيذ مقرراتها .

اننا نولي أهمية خاصة لتنفيذ المرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية للأقليم . ونحن نؤيد بشدّة المقررات الرامية الى الشروع في رفع قضايا قانونية في المحاكم الوطنية ضد الشركات والأفراد الذين يقومون بصورة غير مشروعة باستغلال موارد ناميبيا

Digitized by UNOG Library

ونقلها والاتجار بها . وسيكون لهذه المقررات ولمقررات أخرى اتخذت أو ما زالت قيد البحث ، آثار ايجابية في صون موارد الاقليم . وهذا يجب أن يتمّ فعله في ضوء الاستغلال غير المشروع من قبل بعض المصالح الاقتصادية في جنوب افريقيا والمصالح الأجنبية الموجودة فيها . فالمجلس من خلال قيامه بهذا العمل وأعمال أخرى لن يمارس ولايته فحسب ، بل يزيد أيضا من هيبته ويبدى الجدية والحزم في العمل .

وأود أن أختم قائلا انه في عام ١٩٨٦ ، سيكون قد مضى عشرون عاما على انهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، وعشرون عاما على بدء الكفاح البطولي للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ويجب ألاّ ندع العام يمرّ دون الاحتفال بظهور ناميبيا الحرّة والمستقلة كما يرغب المجتمع الدولي كله في ذلك .

Digitized by UNOG Library

السيد خليل (مصر) : السيد الرئيس ، اذا كان العالم قد احتفل هذا العام بمرور أربعين عاما على ميلاد منظمة الأمم المتحدة ، فان مسألة ناميبيا قد صاحبت المنظمة الدولية لفترة تسعة وثلاثين عاما من عمرها ، حيث بدأت الجمعية العامة في التعرض لمسألة جنوب افريقيا - ناميبيا منذ دورتها الأولى عام ١٩٤٦ . وقد حظي القليل من القضايا بمثل ما حظيت به قضية ناميبيا من اجماع أعضاء المنظمة الدولية ، فلقد عبرت دول العالم جميعها على احتلال مراميها واتجاهاتها ، وسواء منفردة أو من خلال منظمة الأمم المتحدة أو التنظيمات الاقليمية وغيرها من التجمعات الدولية ، عن رفضها لاستمرار نظام بريتوريا في احتلاله غير المشروع لاقليم ناميبيا ، وطالبت بانسحابه الفوري وبتمكين شعب الاقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال . كما أن هناك اجماعا على أن الوسيلة الوحيدة المقبولة دوليا لتحقيق ذلك تكمن في تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون ربطه بأي عناصر أخرى غريبة عنه أو خارجة عن نطاقه .

ولكن هنا ها نحن ، ورغم اجماع المجتمع الدولي وجهوده على مر سنوات ، ما زال شعب ناميبيا رازحا تحت احتلال جنوب افريقيا ، ومازالت حقوقه الانسانية تتعرض للانتهاك كل يوم ، ومازالت موارده الطبيعية تتعرض للاستنزاف . كما أن الحكومة العنصرية مازالت ماضية في تشديد قبضتها على الاقليم وزيادة تواجدها العسكري فيه واستخدام أراضيه كقاعدة للعدوان على الدول الافريقية المجاورة .

ان المسؤولية عن عدم حصول ناميبيا على استقلالها حتى الان واضحة لا لبس فيها ، وهي تقع بالكامل على حكومة جنوب افريقيا . فان النظام العنصري في بريتوريا لم يدخر وسعا منذ البداية في وضع العراقيل واختلاق الحجج ، من أجل منع تنفيذ قرارات المنظمة الدولية الخاصة بناميبيا واعاقة استقلال الاقليم * .

وتراوحت هذه الحجج والمحاولات فيما بين تشكيك في حيدة وصلاحية الأمم المتحدة ، الى اثارة اشكالات تتعلق باجراءات تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ،

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باسولي (بوركينا فاصو) .

Digitized by UNOG Library

الى ربط تنفيذ هذا القرار بأمور وعوامل خارجة عن نطاقه وعن سيطرة الطرف الآخر المعني بالمشكلة ، وهو شعب ناميبيا ومنظمة سوابو ، ممثله الشرعي والوحيد .

ان رسالة وزير خارجية جنوب افريقيا بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ التي وجهها الى الأمين العام والواردة في الوثيقة S/17627 تثير من التساؤلات أكثر مما تجيب عليها ، فما هو المقصود من اقحام ما يسمى بالحكومة الانتقالية في عملية اختيار النظام الانتخابي الذى سيطبق في ناميبيا تنفيذا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨). ان هذا الكيان قد رفضته الأمم المتحدة واعتبرت قيامه لاغيا وباطلا ، وبالتالي فليس له أى حجية أمام المنظمة الدولية . واذا كانت جنوب افريقيا تهدف من هذا الخطاب الى أن تحدد موقفها من النظام الانتخابي ، وهو الموضوع الوحيد الذى مازال معلقا بالنسبة لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فان ممثلها قد قام في بيانه أمام مجلس الأمن يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي باعادة تأكيد اصرار حكومته على ربط تنفيذها للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بانسحاب القوات الكوبية من انغولا .

ان مسألة ناميبيا هي أساسا وقبل كل شيء مسألة تصفية استعمار . وأى محاولة للخروج بها عن هذا النطاق هي محاولة مرفوضة ، وتهدف فقط ، كما هو واضح ، الى تأخير منح الاستقلال لهذا الاقليم . وان محاولات نظام بريتوريا لربط انسحابه من الاقليم بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، الى جانب تعطيله تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فانه يخرج بالمشكلة عن اطارها الطبيعي كعملية تصفية استعمار ، ويدفع بها الى اطار صراعات القوى بين الكتلتين العظميين ويهدد بالسماح بادخال الحرب الباردة واضرارها العديدة الى قارتنا ، وهي التي اختارت لنفسها ان تسير على خط عدم الانحياز وأن تبتعد عن الصراعات بين القوى الكبرى .

لقد ورد في التقرير الاضافي لأمين عام الأمم المتحدة المتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا ، والوارد في الوثيقة S/17442 ، أنه لا يوجد تقدم في المشاورات التي أجراها الأمين العام مؤخرا مع حكومة جنوب افريقيا بشأن تطبيق قرار مجلس الأمن المذكور ، أى ٤٣٥ (١٩٧٨). كما

Digitized by UNOG Library

أوضح أن هذا التأخير المستمر في تنفيذ القرار يقوض مصداقية حكومة جنوب افريقا في وقت يراقب فيه العالم بقلق متزايد التطورات المفجعة في تلك المنطقة . وان مصر تتفق تماما مع ما جاء في هذا التقرير من أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية لا مفر منها في دفع عملية تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وان عدم التقدم بشأن ناميبيا يؤثر على ردود فعل المجتمع الدولي بالنسبة لسائر التطورات الخطيرة في المنطقة . وأود في سياق الحديث عن المسؤولية الدولية أن أشير هنا الى جلسات الاستماع التي عقدتها مجموعة الخبراء بشأن مسؤولية الشركات عبر الوطنية . فقد أوضحت هذه المناقشات انه على تلك الشركات ايضا ان تساهم في تحمل هذه المسؤولية التي تقع على كاهل المجتمع الدولي بكامله دون استثناء . وأود هنا أن أعيد تأكيد موقف مصر الذى أوضحته أمام مجلس الأمن في الاسبوع الماضي أثناء مناقشته لمسألة ناميبيا من أنه صار لزاما على المجلس أن يقوم باستخدام كافة ما لديه من وسائل وامكانيات طبقا لميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك أحكام الفصل السابع من الميثاق ، من أجل دفع جنوب افريقيا الى تنفيذ قراراته بشأن ناميبيا ، وعلى رأسها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وخصوصا وأنه قد سبق أن وجه المجلس في قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) الذى تبناه في ١٩ حزيران/يونيه الماضي انذارا واضحا الى جنوب افريقيا بأن رفضها التعاون مع المجلس والأمين العام سيدفع المجلس الى النظر في ، وأنا اقتبس من الفقرة ١٣ من منطوق هذا القرار :

"اتخاذ التدابير المناسبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع من الميثاق ، وذلك كوسيلة ضغط اضافية لضمان امتثال جنوب افريقيا للقرارات السالفة الذكر" .

واننا لنخشى ان عجز المجلس عن القيام بواجبه هذا سيلقي بالظلال والشكوك على مكانته وسلطته كأعلى جهاز دولي لحفظ السلام والامن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

ولقد كان من المؤسف أن تنتهي مناقشات مجلس الأمن لمسألة ناميبيا في الاسبوع الماضي دون امكان الوصول الى قرار ، خصوصا وان جميع اعضاء المجلس دون استثناء قد عبروا في مراحل مختلفة من المناقشة عن اتفاقهم على الهدف وهو تحقيق استقلال ناميبيا طبقا لقرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويزيد من الأسف ان عدم امكان المجلس التوصل الى قرار يحظى بموافقة جميع الاعضاء حول وسيلة تحقيق هذا الهدف ، قد يساعد على ارسال اشارات خاطئة الى نظام بريتوريا بأن هناك من يتفق مع سياسات هذا النظام ، أو على الأقل من يتغاضى عنها ، ومحاولاته المستمرة لاعاقة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا .

ان مصر ترى انه انتظارا لقيام مجلس الأمن بواجباته وفي غيبة قرار واضح بتطبيق العقوبات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا ، فان هناك واجبا على كافة دول العالم التي أعلنت تأييدها لقرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) بان تقوم من جانبها بتطبيق هذه العقوبات دون تأخير .

ان نظام بريتوريا يبرهن لنا كل يوم أنه غير قادر على استيعاب دروس التاريخ وادراك مساره الحتمي . ونظرة سريعة من هذا النظام عبر الحدود الى الدول الافريقية المجاورة ستبرهن له بما لا يدع مجالا لشك أنه من العبث الذى لا طائل وراءه محاولة الوقوف في وجه مد التحرير والاستقلال الذى شمل شعوب افريقيا كلها والذى سيشمل بلا ريب اشقاءنا في ناميبيا ، آخر المستعمرات . ولكن قصر النظر للأسف ، ومحاولة الوقوف في وجه حركة التاريخ هي بعض من صفات نظام بريتوريا .

ختاما نتوجه الى اشقائنا المناضلين الأبطال في ناميبيا فنقول أننا لن ندخر وسعا في تأييد كفاحهم الشريف من أجل الاستقلال والحرية ، بقيادة " سوابو" ممثلهم الحقيقي والوحيد ، بكل ما لدينا من امكانيات مادية ومعنوية . فقضيتهم هي قضيتنا ولن يكتمل استقلال افريقيا الا بحصول ناميبيا على استقلالها كاملا .

Digitized by UNOG Library

السيد هوكي (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان تاريخ الأمم المتحدة الذى يمتد أربعين عاما والذى أشاد به بحق العديد من الممثلين في هذه الدورة التذكارية هو في الوقت نفسه تاريخ الجهود التي بذلتها المنظمة العالمية والغالبية العظمى من دولها الأعضاء من أجل تنفيذ حق شعب ناميبيا في تقرير المصير .

فمنذ عام ١٩٤٦ رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها ٦٥ (د - ٢) الاقتراح الذى قدمته جنوب افريقيا بصفاقة بالغة بدمج ناميبيا في أراضي دولة جنوب افريقيا . ويعتبر استمرار ذلك النضال دون هوادة من أجل استقلال ناميبيا ، رغم كل المقاومة ، تعبيرا عن مناهضة الفاشية ومناهضة العنصرية ، وباختصار تعبيرا عن الطابع الديمقراطي الذى يتسم به ميثاق الأمم المتحدة والمنظمة ذاتها ، التي أنشئت نتيجة الانتصار الذى حققته دول الائتلاف المناهض للهتلرية على القوى الفاشية. ويصدر ذلك الالتزام أيضا عن الارادة التي لا تقهر من أجل حرية شعب ناميبيا الذى قاوم مضطهديه الأقوى منه بصورة واضحة طوال ما يزيد عن مائة عام .

وكما أوضح اريك هونيكر ، رئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، تعتبر منطقة الجنوب الافريقي في الوقت الراهن واحدة من بؤر التوتر الساخنة في العالم ونقطة متوهجة قد تشعل نيران حرب عالمية جديدة ، ومن ثم تسهم في زيادة تفاقم الحالة الدولية بصورة خطيرة . وتعد قضية ناميبيا التي مازالت معلقة حزءا لا يتجزأ من تلك الحالة في جنوب القارة الافريقية التي أصبحت أكثر تفجرا . وتقع مسؤولية تلك الحالة ، التي لا يمكن تقبلها في الأجل الطويل ، على جنوب افريقيا والدول الامبريالية التي تساند هذا النظام ، نظرا لأنه من الحقائق المعروفة أن سعي حكام بريتوريا العنصريين في تحقيق الهيمنة الاقليمية يتوافق مع المطامح الاستراتيجية الشاملة والمصالح الاقتصادية لبعض الدول الغربية . والهدف من ذلك هو العمل على ادامة الدور الذى تقوم به ناميبيا كنقطة انطلاق للامبريالية لوقف عملية التقدم التاريخي

Digitized by UNOG Library

في الجنوب الافريقي . ويمكن لنظام الفصل العنصرى أن يتحدى تنفيذ المقررات والقرارات الحاسمة المتخذة من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة والأجهزة الأخرى للأمم المتحدة ، نظرا لأنه يستطيع الاعتماد وبأمان على الدعم العلني والسرى المقدم من سادته للأسباب التي سبق ذكرها توا .

ومنذ أيام قليلة مضت ، يوم الجمعة من الاسبوع الماضي ، رأينا مرة أخرى من يقوم بمنع اتخاذ تدابير حاسمة ضد العنصريين . انها تلك القوى التى تدعو بالقول للتغيير السلمي في جنوب افريقيا ولتسوية سلمية لمسألة ناميبيا ، ولكنها تعمل ، في الوقت نفسه ، على عرقلة المسار نحو التوصل الى تلك التسوية للصراع في الجنوب عن طريق اساءة استخدام حقها في النقض . ان التصويت السلبي الذى أدلى به عضوان دائمان من أعضاء مجلس الأمن على مشروع القرار الذى قدمته دول عدم الانحياز الى المجلس يعد مباركة للأقلية البيضاء في بريتوريا على مواصلة سياستها في الارهاب الصادر عن الدولة داخل وخارج البلد وتحديها المتعمد للرأى العام العالمي . لقد أوضح التاريخ بجلاء أن أى دعم يقدم الى نظام بريتوريا لم يؤد الا الى تفاقم سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وزيادة الأعمال العدوانية ضد الدول ذات السيادة المجاورة لجنوب افريقيا .

هل نحتاج حقا الى مزيد من الأمثلة كي نثبت تلك الحقيقة ؟ هل ما نشاهده بصفة يومية من أعمال لا يعتبر دليلا كافيا على ذلك ؟ ترتكب أعمال القتل ضد ممثلي شعب جنوب افريقيا ، الذى يقف موحدا في نضاله ، ويتم اعتقال قادته ، وتتعرض انغولا وبوتسوانا للهجوم ، ويقدم الدعم للعصابات التي تعمل في انغولا وموزامبيق ، واقليم ناميبيا محتل احتلالا غير مشروع ويتعرض شعبه للاضطهاد الاستعمارى - ماذا يمكن أيضا اضافته الى سجل بريتوريا الملطخ بالدماء ؟ وماذا ينبغي أن يحدث أيضا كي يقوم حلفاء جنوب افريقيا باتباع مطلب تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد ذلك النظام ؟

Digitized by UNOG Library

ان الحاجة الى تطبيق تلك العقوبات قد أظهرها أيضا التقرير الأخير المقدم من الأمين العام عن تنفيذ أو على الأصح عدم تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في الوثيقة S/17442 . وفي هذا الخصوص نرى أنه من الضرورى أن نرفض بحزم سياسة ما يسمى بالارتباط البناء نظرا لأنها تعمل على تعزيز المناورات التسويفية التي يقوم بها نظام الفصل العنصرى .

Digitized by UNOG Library

أظهرت المناقشة التي جرت في مجلس الأمن في الاسبوع الماضي اظهارا واضحا أن الاقلية البيضاء الحاكمة في جنوب افريقيا والمؤيدة من جانب بلدان امبريالية ـ تنوى بوقاحة ادامة احتلالها غير المشروع لناميبيا . فجنوب افريقيا ، باقامتها نظاما عميلا في وندهوك ، تنوى استبعاد الأمم المتحدة ، وبخاصة مجلس الأمن ، وكذلك استبعاد منظمة سوابو عن تسوية مسألة ناميبيا ومواجهة العالم بأمر واقع . ومن ثم يعاق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ويؤجل الى أجل غير مسمى في المستقبل البعيد .

تعتبر الجمهورية الديمقراطية الالمانية نية نظام بوتها لفرض تسوية داخلية مزعومة في ناميبيا ، محاولة جديدة على الرغم من انها عقيمة ، لمواصلة نظام القمع الاستعمارى العنصرى والاستغلال الظالم للشعب الناميبي ، وهي سياسة تتناقض مع القانون الدولي . وبلادى تدين ادانة قاطعة أى تعاون مع النظام العنصرى في بريتوريا . وتؤيد تأييدا تاما البيان الذى اصدرته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان في دورتها هذا العام ، حيث جاء بقرارها ١٩٨٥/٩ ما يلي :

" ان هذا التعاون يعزز الاحتلال غير المشروع لناميبيا ، والانتهاك الصارخ لحقوق الانسان في الجنوب الافريقي ، ويمكن جنوب افريقيا من الحصول على الوسائل اللازمة للقيام بأعمال العدوان والابتزاز ضد دول افريقية مستقلة ، مما يزيد من تهديد السلم والأمن الدولي " .

وكذلك فان الربط الذى يصر عليه طرف معين بين تسوية مسألة ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من جمهورية انغولا الشعبية ، أمر تعارضه الجمهورية الديمقراطية الالمانية لانه يمثل انتهاكا صريحا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يصحبه اعتداء صارخ على حق انغولا السيادى في ضمان أمنها ووحدتها وسلامة أراضيها .

ان احتلال النظام العنصرى المستمر غير المشروع لناميبيا يسبب معاناة متجددة للشعب الناميبي . وشعب ناميبيا ، تحت قيادة ممثله الوحيد والأصيل سوابو ، مضطر الى مواصلة كفاحه القوى والمرير من أجل إعمال حقه في تقرير المصير واستقلال بلاده . والجمهورية الديمقراطية الالمانية تقف في تضامن تام مع الشعب الناميبي وحركة تحرره الوطني سوابو في كفاحهما العادل .

Digitized by UNOG Library

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بينما نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة والذكرى الخامسة والعشرين لاصدار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لاتزال مسألة ناميبيا تمثل بندا هاما مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة . منذ سبع سنوات مضت ، أصدر مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى ينص على الانتقال السلمي الى حكم الأغلبية في ناميبيا عن طريق انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف الأمم المتحدة . وقد قبلت هذه الخطة جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك جنوب افريقيا ومنظمة سوابو . ولاتزال تلك الخطة تمثل الاطار الصحيح المقبول عالميا الوحيد لحل مسألة استقلال ناميبيا .

ورغم هذا ، ورغم الجهود التالية التي بذلها كل من أعضاء فريق الاتصال الغربي والأمين العام ، لايزال احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي مستمرا .

على حكومة جنوب افريقيا أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن عدم حصول ناميبيا على الاستقلال حتى الآن ومطلب جنوب افريقيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا مقابل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) مطلب غير مقبول . وترى حكومة بلادى انه ينبغي تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون تأخير ودون ربطه بمسائل أخرى قد تكون ذات أهمية بالنسبة لبلدان المنطقة . وهذا أمر هام لتجنب مزيد من المعاناة وسفك الدماء .

في حزيران /يونيه من هذا العام ، أقامت حكومة جنوب افريقيا حكومة مؤقتة مزعومة في ناميبيا ، وهو اجراء ادانه مجلس الامن بالاجماع . وقد عقدت اقامة حكومة مؤقتة عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وترى حكومة بلادى ان هذا ليس سوى مثال آخر على خطط حكومة جنوب افريقيا التعويقية في ناميبيا . الا أننا نرحب بقيام جنوب افريقيا - بعد كثير من التأخير - بإخطار الأمين العام باختيارها لنظام انتخابي لناميبيا ، وهكذا تزيل آخر العقبات الفنية الباقية أمام تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكن مادامت حكومة جنوب افريقيا تواصل اصرارها على انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط لتنفيذ القرار ، تظل احتمالات التوصل الى حل سريع للنزاع الناميبي ضئيلة . وكما ذكر الأمين العام في تقريره المقدم الى مجلس الأمن والمؤرخ ٦ أيلول /سبتمبر من هذا العام ، فان التأخير المستمر في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يزيد من تقويض مصداقية حكومة جنوب افريقيا .

Digitized by UNOG Library

ان احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ينبغي أن ينتهي فورا . وقد تشاطرت حكومة بلادي في كثير من المناسبات في مطالبة جنوب افريقيا باتخاذ خطوات هامة لمنح استقلال ناميبيا . ولما ذهبت تلك النداءات ادراج الرياح ، شاركنا دولا أخرى في المطالبة بقيام مجلس الأمن بفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا لوضع مزيد من الضغط على بريتوريا . وبالاضافة الى هذا قامت النرويج من جانبها وبالتعاون مع بلدان اوروبا الشمالية باعتماد تدابير ضد جنوب افريقيا لتوضح لنظام الأقلية البيضاء أن بلداننا لا يمكنها أن تتسامح مع استمرار الفصل العنصري واحتلال ناميبيا غير المشروع ، وهما مشكلتان كبيرتان ترتبط كل منهما بالأخرى ارتباطا وثيقا . ونحن على استعداد للاشتراك مع دول أعضاء أخرى في اعتماد الجزاءات الالزامية الضرورية ضد جنوب افريقيا لاجبار حكومة جنوب افريقيا على مواجهة الحقيقة الى الأبد .

Digitized by UNOG Library

وعلى نحو أكثر عملية ، أود أن أتناول لبرهة ما يمكن القيام به على نحو بنـــاء لاعداد ناميبيا لاستقلالها . لقد أعربت النرويج في الماضي عن بعض التحفظـــات ازاء أنشطة مجلس ناميبيا ، لأننا شعرنا أن المجلس قد كرس اهتماما أكثر من اللازم للحلقات الدراسية والندوات ذات القيمة المحدودة ، بدلا من الاستعداد بطريقة عملية لمواجهة التحديات التي ستعترض ناميبيا المستقلة .

ولهذا ، فقد لاحظنا باهتمام وارتياح أن المجلس في اجتماعه المعقود بفيينا في حزيران/يونيه من هذا العام . قرر اقامة منطقة اقتصادية مداها ٢٠٠ ميل فـــي مـــوازاة ساحل ناميبيا . وهذه الخطوة من شأنها أن تكون ذات أهمية حيوية في حماية مـــوارد ناميبيا البحرية ، التي يهددهـــا اليوم الاستغلال المفرط من جانب المصالح الخارجية. وقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مؤخرا تقريرا عن كيفية حماية المـــوارد البحرية في ناميبيا ، وسيعرض هذا التقرير عما قريب على المجلس للنظر فيه .

بمقدور النرويج اليوم أن تقدم بعض المساعدة العملية في هذا الصـــدد . ان السفينة النرويجية للبحوث البحرية ، وهي باسم " الدكتور فريد جوف نانسن " ، تعمل في الوقت الحالي في المياه الأنغولية بموجب عقد مع منظمة الفاو ، ويمكنها باخطار سريـــع أن تبدأ بمهمة اجراء أبحاث في المياه الناميبية لوضع خرائط للموارد البحرية الموجـــودة في المياه المحاذية لساحل ناميبيا . وتقدم النرويج هذه المساعدة لينظر فيها المجلس، ونأمل أن يمكن التوصل الى قرار سريع لصالح الاعداد لاستقلال ناميبيا .

وفي الختام ، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن حكومة بلادي ستواصل تقديـــم اسهاماتها في مختلف أنشطة الأمم المتحدة لصالح الشعب الناميبي ، مثل معهد الأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة في لوساكا وبرنامج بناء الدولة الناميبية . وسنواصل أيضا تعاوننا مع سوابو في تقديم الدعم المالي والانساني لصالح اللاجئين الناميبيين . مادامت هذه المساعدة مطلوبة ، آملين في أن نسعد في المستقبل القريب بالاسهام على نحو فعّال في بناء الدولة الناميبية الحرة والمستقلة .

السيد المحمود (قطر) : السيد الرئيس ، تتوالى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن ناميبيا منذ اتخاذ الجمعية العامة في دورتها الأولى للقرار ٦٥ (د - ١) واتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٩٤ (١٩٦٩) ، ومع ذلك فان الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من قبل جنوب افريقيا - التي انهت الجمعية العامة انتدابها على الاقليم في سنة ١٩٦٦ ، بالقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) - لا يزال مستمرا ، في تحد كامل لارادة المجتمع الدولي وتجاهل كامل للشرعية الدولية ولحق الشعوب في تقرير مصيرها . ولا يمكن أن ينسب ذلك الى موقف نظام بريتوريا المتعنت فقط ، بل الى التأييد الضمني الذى يلقاه ذلك النظام من بعض الدول الأعضاء ، وتغاضي تلك الدول عن تطبيق العقوبات الاقتصادية التي فرضت على النظام العنصرى ، اللذين يشكلان عاملا هاما في تمكين ذلك النظام من التمادى في تجاهل قرارات الأمم المتحدة واستمرار احتلاله غير الشرعي لاقليم ناميبيا .

لقد رفض مجلس الأمن ، في قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) ، اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل لا صلة له بها وغريبة عنه . وأعلن أن استقلال ناميبيا لا يمكن أن يرتهن بمسائل ليست لها صلة بقرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى أشار

Digitized by UNOG Library

الى احتمال تطبيق الجزاءات التي ينص عليها الميثاق ، في حالة استمرار وجود عراقيل غير مشروعة من قبل جنوب افريقيا بشأن اعلان استقلال ناميبيا وانسحاب قوات نظام بريتوريا منها . ومع ذلك فلم يتمكن المجلس حتى الآن من فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، وما ذلك الا بسبب اساءة استعمال حق النقض حماية للنظام العنصري من نتائج تحديه لارادة المجتمع الدولي وتنكره للشرعية الدولية .

لقد أدانت الجمعية العامة في قرارها ٣٩/٥٠ (ألف) المساعدات المتزايدة التي تقدمها الدول الغربية الكبرى واسرائيل لجنوب افريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والتمويلية ، مع التشديد على استنكار التعاون في الميدانين العسكري والنووي بين الدول المذكورة وجنوب افريقيا ، والاشارة بصفة خاصة الى تعاون بعض الدول الغربية مع النظام العنصري في نشاطات اغناء اليورانيوم الناميبي .

ان النظام العنصري لن يرتدع ولن يمتثل لقرارات الأمم المتحدة ، ما لم تتوقف الدول التي تساعده عن سياساتها الحالية . ويأمل وفد بلادي أن تعيد الدول المعنية النظر في تلك السياسات وان تنحاز الى جانب الحق والعدل في ناميبيا .

اننا نؤكد من جديد تأييدنا لكفاح شعب ناميبيا البطولي ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، كما نشيد بالجهود التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ومفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، رغم الصعاب التي تواجههما والعراقيل التي توضع في طريقهما . وفي يقيننا أن مسيرة التاريخ لن تتوقف ، وان آخر ظل للاستعمار البغيض لا بد ان ينحسر عن

Digitized by UNOG Library

القارة الافريقية حتى تزول من جبين عالمنا هذه الوصمة التي يمثلها استمرار عدوان النظام العنصرى في بريتوريا على حق الشعب الناميبي في تقرير المصير .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بعد أن احتفلنا في هذه الدورة بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يحزننا أن مشكلة ناميبيا لا تزال دون حل ، بالرغم من الموقف الواضح الذى أعرب عنه المجتمع الدولي بصورة قاطعة في العديد من القرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن . ونجد في هذا ، للأسف ، النتيجة المعروفة لمضي نظام بريتوريا في رفض تنفيذ مقررات هذه المنظمة الدولية . ان المناورات والألاعيب ومحاولات التسويف المتعددة التي يلجأ اليها هذا النظام وحماته عبر المحيط الأطلسي هي السبب الأساسي الذى لا يزال يقف في وجه ممارسة شعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير والاستقلال .

Digitized by UNOG Library

لقد اتخذت منظمة الأمم المتحدة عددا كافيا من القرارات التي تدين الاحتلال غير المشروع لناميبيا باعتباره عملا عدوانيا بدوس بالاقدام حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال ويعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . وبفضل الجهود الدؤوبة المبذولة من جانب المجتمع الدولي تأييدا لشعب ناميبيا وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الشرعي الوحيد ، لا تزال مسألة ناميبيا منذ سنوات تحتل مركز الصدارة في جهود الأمم المتحدة التي تستهدف القضاء الى الأبد ، ودون ابطاء على جميع بقايا الاستعمار وجميع أشكال الاستعمار الجديد في تلك المنطقة من العالم.

كذلك حذت محافل دولية عديدة ، مثل حركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، حذو الأمم المتحدة ، بأن أبدت قلقها الشديد ازاء المحاولات المستمرة التي تبذلها القوى الامبريالية والعنصرية لاقامة عقبة بعد أخرى في طريق اعمال الحق غير القابل للتصرف لشعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا موحدة .

والشروط المسبقة التي وضعتها جنوب افريقيا والولايات المتحدة ، مثل "الربط" و"التوازي" و"التبادل" ، وانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، وهي الشروط التي رفضتها الجمعية العامة وادانتها ، اعقبتها محاولات جديدة صادرة عن العنصريين في جنوب افريقيا لفرض شروط مسبقة جديدة . انهم يحاولون الحصول على اعتراف دولي بالحكومة المؤقتة المزعومة التي شكلت باسلوب زائف بما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن وبصفة خاصة القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) . ويعتبر هذا تحديا جديدا موجها للمجتمع الدولي يجب ان تدينه الأمم المتحدة وترفضه . وفي حزيران/يونيه الماضي أعلن مجلس الأمن أن قرار جنوب افريقيا بانشاء واقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة غير مشروع ولاغ وباطل ، وطلب من جميع الدول الأعضاء ألا تتخذ أي اجراء يمكن ان يفسر بأنه اعتراف بتلك الحكومة العميلة لجنوب افريقيا .

لا يزال القهر الاستعماري مستمرا في جنوب افريقيا بسبب المصالح والمطامع الجغرافية الاستراتيجية للامبريالية والاستعمار الجديد . وهذه المصالح والمطامع تشكل الاساس لسياسة الارتباط البناء المزعوم مع جنوب افريقيا . وظهر عمليا ان هذه

Digitized by UNOG Library

السياسة تتعارض مع المصالح والتطلعات المشروعة لشعب ناميبيا ، وجميع الدول ذات السيادة الأخرى في المنطقة . ان جنوب افريقيا التي تحظى بالتأييد السخي والكامل المقدم من الامبريالية الامريكية في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية ، تتدخل بشكل واضح في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، مثل انغولا وبوتسوانا وموزامبيق وزامبيا وتقوم بأعمال التخريب التي تستهدف زعزعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي في تلك البلدان . انها تستخدم كل أسلوب ممكن في محاولتها وقف عجلة التاريخ في تلك المنطقة من العالم . بما في ذلك اقامة علاقات تبعية للمحافظة على الاسس المهتزة للاستعمار والامبريالية في الجنوب الافريقي . انها محاولة يائسة للابقاء على نظام الفصل العنصري اللاانساني المهين الذي ادانه العالم كله .

وجميع هذه المحاولات مصيرها الفشل . والحالة في ناميبيا والشراسة المتزايدة التي تتسم بها المقاومة التي تخوضها الجماهير في جنوب افريقيا تؤكدان ذلك .

منذ حوالي ٢٠ سنة يخوض شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو نضالا بطوليا مسلحا ضد المستعمرين العنصريين لتحقيق الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وكما أكد الأمين العام للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية اندريما تويفو يا تويفو ، فان الشعب الناميبي عازم على مواصلة كفاحه التاريخي حتى يتحقق النصر النهائي . ان ذلك الشعب الذي يفرض عليه اقسى انواع القهر الاستعماري اكثر من قرن ، أكد اكثر من مرة اصراره على مواصلة الكفاح ضد المستعمر في جنوب افريقيا . وكلنا يعرف ان حالة الطوارئ التي فرضت في ناميبيا دامت اكثر من ١٠ سنوات حتى الآن . وفي بداية هذه السنة أعلن اغلاق الجزء الشمالي من الاقليم ، بالقرب من الحدود مع انغولا في وجه اى حركة للمرور . واتخذت تدابير اخرى تتيح لقوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا والبالغ عددها ١٠٠٠٠٠ شخص امكانيات لا حدود لها لمعاملة الشعب معاملة قاسية وللقيام باعمال العدوان على جمهورية انغولا الشعبية ، كما حدث في ايلول/سبتمبر وتشرين الاول/اكتوبر الماضيين . كذلك فان الشركات عبر الوطنية لا تزال مستمرة دون توقف في استغلالها العديم الرحمة للشعب الناميبي وثرواته الوطنية . ولا يكف النظام العنصري عن تحسين

Digitized by UNOG Library

جهازه العسكرى بامداده بأحدث الأسلحة - كما يتضح من تقرير مجلس ناميبيا - وباستمرار تطوير قدرته النووية . تلك السياسة العدوانية التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا تزيد زيادة كبيرة الخطر الذى يتهدد السلم والأمن الدوليين وبصفة خاصة في افريقيا .

لقد أعربت عدة مرات الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي المجتمع الدولي كله تأييدها للكفاح المشروع لشعب ناميبيا تحت قيادة سوابو ، من أجل تحقيق الحرية والاستقلال . والمبادرات الأخيرة من جانب العنصريين في جنوب افريقيا لا تدع مجالا للشك في تصميمهم على مواصلة تحدى رغبة المجتمع الدولي . ولقد قدموا اكثر من دليل على ذلك .

وقد لاحظت الأمم المتحدة ايضا عدم فاعلية المحاولات المصرة التي تبذلها بعض البلدان لاتباع سياسة الحوار مع جنوب افريقيا . واتضح ان الاسلوب الحقيقي الوحيد الذى يجعل جنوب افريقيا تستمع الى صوت العقل هو ان يتخذ مجلس الأمن جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . وتطالب الغالبية العظمى للدول الاعضاء في الأمم المتحدة بذلك منذ زمن طويل . والدليل الأخير على ذلك مشروع القرار الذى عرض على مجلس الأمن بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام والذى ايدته ١٢ من الدول الاعضاء في المجلس واستخدم حق النقض ضده ، كما كان الحال في مشاريع قرارات أخرى سابقة ، المدافعون عن نظام بريتوريا ، واعداء الحل العادل لمشكلة ناميبيا . ولذلك فشل التدبير الوحيد الذى كان يمكن ان يعزل نظام جنوب افريقيا العنصرى ويجبره على وضع حد لسياسة العدوان .

ويرى الوفد البلغارى ان الذين يؤيدون "الارتباط البناء" مع جنوب افريقيا ويقدمون لها تأييدهم الكامل يجب أن يستمعوا الى صوت المجتمع الدولي وان يمتثلوا لمطالبه . واذا لم يفعلوا ذلك ، ستقع على عاتقهم مسؤولية عدم ايجاد حل لمسألة ناميبيا ، وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية بالنسبة للسلم والامن في تلك المنطقة من العالم.

لقد أعرب اجتماع القمة للجنة الاستشارية السياسية التابعة للدول الأعضاء في معاهدة وارسو ، الذى انعقد في صوفيا في تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، عن تأييده

Digitized by UNOG Library

القاطع للنضال البطولي الذى يخوضه الشعب الناميبي وأكد على الحاجة الملحة الى منح الاستقلال لناميبيا . ويذكر هذا الاعلان الذى اتخذ في ذلك الاجتماع ، ضمن امور أخرى ما يلي :

" ... يدين المشتركون بقوة سياسية الفصل العنصرى التي تتبعها جمهورية جنوب افريقيا وعمليات القمع الجماعية التي تمارس ضد السكان الافريقيين المحليين ، ويصرون على ضرورة الكف عن تقديم الدعم الى نظام بريتوريا العنصرى . ويطالبون بانهاء أعمال العدوان والتدخل العسكرى وغيره من أشكال التدخل التي تقوم بها القوات الامبريالية ضد أنغولا والدول الأخرى في الجنوب الافريقي " . (A/C.1/40/7، ص ١٣)

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بجمهورية بلغاريا الشعبية ، فان موقفها ازاء مسألة ناميبيا معروف تماما . اننا ندين بكل شدة استمرار الاحتلال العسكرى لناميبيا من جانب جنوب افريقيا ، والاستغلال المستمر للموارد الطبيعية والبشرية لناميبيا على أيدى الشركات عبر الوطنية الموجودة في البلدان الغربية .

ومن على هذه المنصة أود أن أعاود تأكيد عزم جمهورية بلغاريا الشعبية الثابت على مواصلة تقديم الدعم بكل الصور الممكنة للكفاح العادل لشعب ناميبيا الباسل بقيادة (سوابو) من أجل تحقيق الاستقلال الوطني الحقيقي . كما نطالب جنوب افريقيا بسحب جميع قوات احتلالها وادارتها من اقليم ناميبيا المحتل فورا ونقل جميع السلطات الى شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وتعارض جمهورية بلغاريا الشعبية جميع المناورات أو المحاولات السياسية الرامية الى فرض حلول استعمارية جديدة لا تتمشى مع قرارات ومقررات الأمم المتحدة . ولا يمكن حل مسألة ناميبيا الا على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولا تزال جمهورية بلغاريا الشعبية تتمسك بسياسة القضاء الفورى الكامل على جميع معاقل الاستعمار . وسوف تواصل الاسهام في جهود المنظمة العالمية من أجل تحقيق حل حقيقي عادل لهذه المشكلة .

السيد اوراماس أوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ذكر بعض المتكلمين ان الجمعية العامة تكرر مناقشة نفس المسائل عاما بعد عام . والواقع أن الموضوع الذى نحن بصدد مناقشته اليوم مافتئ يشكل مصدر قلق حقيقي للمجتمع الدولي سنوات طويلة . ومرجع الاخفاق في حسم هذا الموضوع ومن ثم استمرار مناقشته هنا هو عناد العنصريين في بريتوريا وغطرستهم واستنكافهم فهم يواصلون التواجد في ذلك الاقليم بطريقة غير شرعية متجاهلين بذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

وفي سياق هذه الدورة الأربعين للجمعية العامة نوه ١١٣ متكلما من بين ١٣٧ متكلما الى الحاجة العاجلة الى أن تكف جنوب افريقيا عن حيلها وتمنح الاستقلال لناميبيا .

Digitized by UNOG Library

وكما نعلم جميعا ، فان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكل أساس المفاوضات علـــى ايجاد حل سلمي لهذه المشكلة . وقد بحثنا تنفيذ هذا القرار في مناسبات كثيرة جدا . ومع ذلك طرحت بريتوريا ما يسمى بالربط في محاولة لتعطيل استقلال ناميبيا وتعقيـــد الحالة في الجنوب الافريقي . ومن الواضح أن بريتوريا تتصرف على هذا النحو نظـــرا لاعتمادها على تأييد واشنطن لها كما يتجلى من السياسة المسماة خطأ بسياسة الارتباط البناء ،التي لم يكن من شأنها سوى اطالة عذاب شعب ناميبيا والجماهير السوداء فـي جنوب افريقيا وشعوب البلدان الواقعة في المنطقة التي تقع ضحية لسياسة الارهـــاب الصادر عن الدولة ، وهي السياسة التي يمارسها النظام العنصرى يوميا محاولا محاولة يائسة للاحتفاظ بالسلطة .

لا يمكن العودة بالتاريخ الى الوراء ، فكما ان النهار يحل بعد الليل فـــان ناميبيا سوف تصبح مستقلة ان عاجلا أو آجلا . وان طريق التحرر النهائي لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا تمهد له دماء هذين الشعبين اللذين لا يستطيعان قبول الخطـــب الحماسية المنافقة بشأن حقوق الانسان .

ومن نافلة القول ان العديدين قد تكلموا لادانة فكرة تتسم بالنفاق منذ بداية ظهورها ، وهي فكرة الربط . وحتى قبل أن تذهب القوات الكوبية الأممية الى أنغـــولا بناء على طلب شعب انغولا وحزب الحركة الشعبية لتحرير انغولا وحكومة أنغولا ، طالبت الأمم المتحدة جنوب افريقيا بالانسحاب من ناميبيا . بيد أن العنصريين وحلفاءهـــم يتذرعون بذرائع أخرى للابقاء على سيطرتهم على الموارد المعدنية الموجودة هنـــاك ومواصلة الاستفادة من المركز الاستراتيجي الذى يتمتع به اقليم ناميبيا .

وقد أبدت انغولا روحا بناءة مرنة ومسؤولة بأن عرضت برنامجا تؤيده حكومـــة بلادى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكن الحديث عن هذا العرض قـــد انقطع في الوقت الحالي اذ أن العنصريين في بريتوريا وحلفاءهم في واشنطن يهتمـــون بالاطاحة بالحكومة المشروعة في انغولا . ويتضح هذا مما ذكرته الصحافة في هـــذه المدينة في معرض الكلام عن مساعدة " يونيتا " وهي عبارة عن منظمة من المجرمين وقطّـاع الطـــرق .

Digitized by UNOG Library

منذ بضع ساعات نظر مجلس الأمن في مسألة ناميبيا ،ولم يتخذ القرار المعروض لأنه يتضمن اشارة صريحة الى تطبيق الفصل السابع من الميثاق ، الأمر الذى حـــدا بعضوين دائمين من أعضاء مجلس الأمن الى الاعتراض على المشروع . وهذا الاعتراض لن يزيد فحسب من معاناة ناميبيا وانما سيزيد أيضا من معاناة السكان السود في جنـــوب افريقيا وسكان بلدان المنطقة . ما هو سبب هذه المحاولات لتفادى ما لا يمكن تفاديه ، ولمنع الشمس من أن تشرق غدا ؟

وتعتقد كوبا أنه لابد في نهاية الأمر من فرض جزاءات الزامية شاملة بمقتضـــى الفصل السابع من الميثاق على جنوب افريقيا نظرا لاستمرارها في احتلال ناميبيـــــا وسياستها العنصرية العدوانية في جنوب افريقيا وناميبيا ، تلك السياسة التي تخلـــق حالة تهدد السلم والأمن الدوليين .

لقد حان الوقت لأن نستمع الى شعوب العالم ونتخذ اجراء يقلل من معاناتها . ولا ينبغي ان تكون هناك ذرائع جديدة أو مناورات ترمي الى التعطيل أو مكائد تتسـم بالنفاق . فاما أن يكون المرء مؤيدا لتحرير شعوب الجنوب الافريقي والاستقلال ومناهضا للفصل العنصرى ، واما أن يكون مؤيدا لبريتوريا ، وبالتالي مؤيدا للانتهاك المستمـــر لحقوق الانسان وسياسة الارهاب الصادر عن الدولة ، وهي السياسة التي تمارسهـــا بريتوريا ضد بلدان المنطقة . ولا يوجد بديل عن التعبير عن التأييد الصريح الواضـح المحدد لاستقلال ناميبيا وللقضاء الكامل على الفصل العنصرى .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

Digitized by UNOG Library